

Distr.: General
23 March 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البنود 124 و 133 و 135 و 148 من جدول الأعمال

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: نموذج تمويل إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي

تقرير الأمين العام

موجز

أشار الأمين العام، في تقريره عن تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تنفيذ هيكل إداري جديد لتحسين الفعالية وتعزيز المساءلة (A/72/492/Add.2)، إلى عزمه على أن يقدم اقتراحاً إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الرابعة والسبعين لوضع نهج واضح ومتسق لتمويل الإدارتين الجديتين من حساب الدعم على أساس الخبرة الأولية المكتسبة من تنفيذ نهج التعامل مع "الأمانة العامة برمتها".

وبناء على ذلك، يقترح هذا التقرير نموذجاً جديداً لتمويل إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي، بما في ذلك مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي إطار هذا النموذج، سيستمر تمويل الإدارتين عن طريق الميزانية البرنامجية وحساب الدعم على السواء. غير أن مجمل الاحتياجات من الوظائف ومن غير الوظائف سيُعرض في إطار الميزانية البرنامجية، مع مساهمة حصة حساب الدعم من الاعتماد كمنحة للميزانية البرنامجية.

وإذا تمت الموافقة على النموذج، سيدخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2022.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 288/72 الذي أُقرّت بموجبه الجمعية العامة باعتزام الأمين العام، على النحو الوارد في الفقرة 66 من تقريره عن تحويل النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تنفيذ هيكل إداري جديد لتحسين الفعالية وتعزيز المساواة (A/72/492/Add.2)، تقديم اقتراح إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الرابعة والسبعين لوضع نهج واضح ومتسق لتمويل إدارتين جديدتين، هما إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي، بما في ذلك مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يحتفظ بخط إبلاغ مزدوج لرؤساء كلتا الإدارتين.

ثانيا - لمحة عامة عن الترتيب الحالي ومواطن ضعفه

2 - أنشأت الجمعية العامة إدارة الدعم العملياتي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2019، من خلال إعادة تنظيم موارد إدارة الدعم الميداني السابقة وإدارة الشؤون الإدارية السابقة. أما إدارة الدعم الميداني، التي أنشأتها الجمعية العامة في قرارها 279/61، مما كان يشكل سابقاً مكتب دعم البعثات في إدارة عمليات حفظ السلام السابقة، فكانت تُؤمّل حصراً تقريباً من حساب دعم عمليات حفظ السلام، ولم يُؤمّل من الميزانية البرنامجية سوى عدد قليل من الوظائف وما يرتبط بها من احتياجات من غير الوظائف. ومن ناحية أخرى، فقد مُولّت إدارة الشؤون الإدارية من خلال آليتي التمويل كليهما، حيث تم الوفاء بنحو ثلثي الاحتياجات المقررة من خلال الميزانية البرنامجية، وتم الوفاء بثلث الاحتياجات المقررة من خلال حساب الدعم، وأدت مهام لدعم عمليات حفظ السلام ومهام لدعم الأمانة العامة بأسرها، بما في ذلك في مجال السياسة العامة.

3 - وعلى الرغم من أن الإدارتين الجديدتين لهما أدوار واختصاصات مختلفة بالمقارنة مع الإدارتين اللتين حلّتا محلّهما، فإنهما لا تزالان تُؤمّلان من خلال مصدري التمويل المقررين كليهما. ولا يزال الأساس المنطقي لهذا الترتيب التمويلي المزدوج سليماً، حيث أن الإدارتين تدعمان مجمل الأمانة العامة في مجالات مسؤولية كل منهما. ومع ذلك، فإن الآلية التي يُنفَّذ من خلالها هذا الترتيب، مع العرض المنفصل لاحتياجات الميزانية العادية - في الباب 29 ألف لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال؛ والباب 29 باء لإدارة الدعم العملياتي؛ والباب 29 جيم لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - ولاحتياجات حساب الدعم، ليست مثالية من منظور عملية الميزنة أو إدارة الميزانية أو الرقابة من جانب الجمعية العامة، على النحو المبين بالتفصيل أدناه.

الأساس المنطقي لاستخدام حساب دعم عمليات حفظ السلام

4 - من القبول الرئيسية على إعادة هيكلة إدارة الدعم الميداني السابقة وإدارة الشؤون الإدارية السابقة إلى الهيكل الإداري الجديد في المقر ضرورة إنشاء الهيكل التنظيمي للإدارتين الجديدتين مع الاكتفاء باستخدام الوظائف التي سبق أن وافقت عليها الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية وحساب الدعم. وبالمثل، أبقى أيضاً على التوزيع السابق للمخصصات بين مصدري التمويل المقررين بالنسبة للموارد غير المتعلقة بالوظائف في الإدارتين. وكفل هذا القيد إنجاز الجهود الرئيسية لإعادة الهيكلة مع ما يترتب على ذلك من آثار ضئيلة على الموارد. بيد أنه أوجد أيضاً حالة لم يعد فيها مصدر تمويل موارد محددة متعلقة بالوظائف وغير متعلقة بالوظائف في الإدارتين الجديدتين يعكس بالضرورة وظيفة تلك الموارد.

5 - والعرض المستقل لموارد حفظ السلام وغير حفظ السلام هو إرث من وقت كانت فيه أنشطة حفظ السلام والأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام التي تضطلع بها الأمانة العامة متميزة وتدار بموجب قواعد وسياسات منفصلة للموظفين باستخدام عمليات منفصلة ومنصات تكنولوجيا المعلومات. وفي السنوات الأولى التي تلت إنشاء حساب الدعم في 1 كانون الثاني/يناير 1990، كانت معظم المهام الممولة من حساب الدعم مرتبطة مباشرة بحفظ السلام. وفي السنوات المتعاقبة، وافقت الجمعية العامة على استخدام حساب الدعم لتغطية أنشطة ذات طابع عالمي بقدر أكبر كثيرا ما يرتبط وضع الموارد اللازمة لها بالولايات الموضوعية والشاملة الأخرى، بما في ذلك المبادرات المؤسسية. وفي إطار الهيكل الإداري الجديد، هذا النوع من الأنشطة هو القاعدة، وليس الاستثناء، حيث لا توجد سوى حفنة من المهام المتبقية في الهيكل الجديد يمكن القول بأنها خاصة بحفظ السلام، مثل شعبة دعم القدرات النظامية⁽¹⁾، أو بغير حفظ السلام، مثل شعبة تخطيط البرامج والميزانية.

6 - وقررت الجمعية العامة، بموجب قرارها 250/49، أن تستخدم أموال حساب الدعم في الغرض الوحيد المتمثل في تمويل الاحتياجات من الموارد البشرية والموارد غير البشرية لمساندة عمليات حفظ السلام ودعمها في المقر، وأن أي تغيير على هذا القيد لا بد وأن يحصل على الموافقة المسبقة من الجمعية العامة. وعلى الرغم من أن هذه الموافقة قد تم تأمينها من خلال اعتماد الجمعية العامة للقرار 266/72 بآء، فإنها تعني أيضاً - ما لم تتم الموافقة على نهج جديد للتمويل - أن الموارد الوحيدة التي يمكن التأكيد على وجود صلة مفاهيمية بشأنها بين الموارد من الوظائف ومن غير الوظائف ومصادر التمويل الخاصة بكل منها هي الموارد المطلوبة والمعتمدة بعد الإنشاء الأولي للإدارتين الجديتين في 1 كانون الثاني/يناير 2019.

عملية الاستعراض الحكومي الدولي واستعراض الخبراء

7 - تتنظر الجمعية العامة مرتين في كل دورة في الاحتياجات من الموارد لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملي في المقر، مع النظر في الاحتياجات الممولة من الميزانية البرنامجية خلال الجزء الرئيسي من الدورة والنظر في الاحتياجات الممولة من حساب الدعم خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. وبما أن كل شعبة تقريبا في الإدارتين تُموّل من خلال مصدري التمويل المقررين كليهما، فإن الجمعية العامة لا تتاح لها الفرصة لإجراء تقييم مفصل لمجموع الاحتياجات من الوظائف ومن غير الوظائف لفرادى الوحدات التنظيمية في وثيقة واحدة، ناهيك عن الإدارتين ككل.

8 - وإن عدم نظر الجمعية العامة في الاحتياجات التفصيلية للمقر الممولة من حساب الدعم في نفس الوقت الذي تتنظر فيه في الاحتياجات الممولة من الميزانية العادية في نفس الوحدات التنظيمية هي من مخلفات الفترة التي سبقت إنشاء حساب الدعم، عندما أدرجت الوظائف في المقر التي تدعم فرادى بعثات حفظ السلام في ميزانيات بعثات حفظ السلام تلك. وقد أنشئ حساب الدعم لتجميع الموارد التي كانت تُموّل في السابق بطريقة مجزأة عبر ميزانيات البعثات من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجات حفظ السلام التي لم تكن خاصة بالبعثات، فضلا عن احتياجات حالات البدء والسحب. وقد أرسيت الجمعية العامة الممارسة الحالية المتمثلة في النظر في احتياجات الميزانية البرنامجية وحساب الدعم خلال أجزاء منفصلة من دورات

(1) تدعم شعبة دعم القدرات النظامية أيضا البعثات السياسية الخاصة بوحدة حراسة، مثل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، رغم أن هذه الوحدات لا تمثل سوى جزء صغير من مجموع عدد الوحدات المنشورة.

الجمعية العامة بموجب القرار 233/49 الذي حدد الفترة المالية الحالية لحفظ السلام في الفترة من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه، وطبقت هذه الممارسة على حساب الدعم، اعتباراً من 1 تموز/يوليه 1995.

9 - وفي العقود التي انقضت منذ إنشاء حساب دعم عمليات حفظ السلام، اعتمدت الجمعية العامة نهجاً مختلفة للنظر على الصعيد الحكومي الدولي في الميزانية البرنامجية وميزانية حساب الدعم. وفي الحالات التي تطلب فيها الجمعية العامة إدخال تغييرات على شكل عرض الميزانية، لا تنطبق هذه الطلبات عموماً إلا على الميزانية البرنامجية أو على ميزانية حساب الدعم، ولكن ليس على الميزانيتين كليهما. ومما يزيد من تفاقم هذه العوامل أن عرض هاتين الميزانيتين وهيكليهما وتفاصيلهما ومنهجيتهما كانت من مسؤولية مختلف الشعب في المقر، وهي شعبة تخطيط البرامج والميزانية بالنسبة للميزانية البرنامجية وما يعرف الآن بشعبة تمويل العمليات الميدانية بالنسبة لحساب الدعم.

10 - وتجلت اختلافات النهج في تباين منهجيات إعداد الميزانية والاختلافات في كيفية عرض الاحتياجات من الموارد لنفس فرادى الوحدات التنظيمية في الإدارتين حسب أداة التمويل. ومع أنه قد بذلت جهود في الماضي لمواءمة المنهجين، بالإضافة إلى اختلاف شكل وهيكلي الجزء السري من الميزانيات، فإن الميزانيات لا تزال تقدم أنواعاً مختلفة من المعلومات - ومستويات من دقة التفاصيل - إلى الجمعية العامة في تقرير الميزانية، وتمتد هذه الاختلافات أيضاً إلى المجموعات الموحدة من المعلومات التكميلية التي تُقدّم إلى الجمعية العامة لمرافقة كل ميزانية. فعلى سبيل المثال، تختلف مجموعة الميزانية في إدراج أو استبعاد المعلومات المتعلقة بالوظائف الممولة من خلال آليات تمويل أخرى وإدراج أو استبعاد المعلومات المتعلقة بالوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

11 - وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الراهنة لا تسمح للجمعية العامة بالنظر بصورة شاملة في أهداف ومؤشرات الإنجاز ونواتج أطر الميزنة القائمة على النتائج لفرادى البرامج الفرعية (الميزانية البرنامجية) أو الوحدات التنظيمية (حساب الدعم) للإدارتين، حيث يتم تقسيمها إلى وثائق منفصلة تغطي فترات مالية مختلفة.

إعداد الميزانية وإدارتها

12 - تنتظر اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة في الميزانية عند مرحلتين: عند تقديم الميزانية المقترحة وعند تقديم تقرير الأداء. غير أن الأمانة العامة تقوم بعمل كبير قبل هاتين الخطوتين وفيما بينهما. وفي حين أن الموارد التي يجري النظر فيها في الميزانيتين متميزة، فإن إعداد وثائق الميزانية يستغرق وقتاً طويلاً، مع ضرورة القيام بعمل كبير لإعداد النذبات السردية وتجميع الجداول بغض النظر عن حجم احتياجات البرنامج الفرعي المذكور أو الوحدة التنظيمية المعنية أو ما إذا كان يجري طلب موارد جديدة في المقام الأول. وفي كثير من الحالات، تزداد صعوبة تحديد كيفية تقسيم ومواءمة مؤشرات الإنجاز ونواتج أطر الميزنة القائمة على النتائج بين الميزانية البرنامجية وميزانية حساب الدعم، بالنظر إلى النهج المتبع في تنفيذ الأنشطة على نطاق الأمانة العامة.

13 - وعلاوة على ذلك، ففي إطار إدارة الميزانيتين بعد الموافقة عليهما، إن كون الموارد المخصصة لمعظم الوحدات التنظيمية في الإدارتين مقسمة بين الإدارتين يطرح تحديات أمام إدارة تلك الموارد. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الموارد غير المتعلقة بالوظائف، التي تُقيد عموماً في مصدر تمويل الوظائف المرتبطة بها. وفي حين أن هذا قد يكون منطقياً من منظور محاسبي، فإن إدارة ميزنة التكاليف العامة مثل السفر والتدريب واللوازم المكتبية عبر مصادر تمويل منفصلة تقتصر إلى الكفاءة من الناحية العملية.

ثالثاً - نهج جديد لتمويل الإدارتين

14 - تُعدُّ المسائل المبينة في الفرع السابق الإرث التاريخي لإنشاء حساب الدعم واضطرار الأمانة العامة إلى الاحتفاظ بمصادر تمويل منفصلة للأنشطة المتعلقة بحفظ السلام وغير المتعلقة بحفظ السلام التي تضطلع بها الأمانة العامة، بالنظر إلى إمكانية تطبيق جداول منفصلة للأرصدة المقررة ودرجة التركيز والتخصص على بعض الأنشطة التي كانت قائمة في الماضي بالنسبة لعمليات حفظ السلام والعمليات غير المتعلقة بحفظ السلام. ومن أجل وضع أي آلية تمويل جديدة لحل هذه المسائل، سيتعين أن تقوم الآلية بما يلي:

(أ) الاحتفاظ بمصدري التمويل المقررين بنسبة تعكس التغيرات في النطاق النسبي لأنشطة حفظ السلام والأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام؛

(ب) السماح بالنظر على الصعيد الحكومي الدولي بصورة أبسط وأشمل في مجمل الموارد من الوظائف ومن غير الوظائف إلى جانب إطار الميزنة القائمة على النتائج المرتبط بذلك في وثيقة واحدة؛

(ج) تيسير الإدارة المتسقة لتلك الموارد من جانب المديرين بمجرد الموافقة على الميزانية.

15 - ويقترح الأمين العام تحقيق هذه الأهداف عن طريق تمويل كامل الاحتياجات المقررة للإدارتين في مظهر واحد في الميزانية البرنامجية، بدءاً بالميزانية البرنامجية للسنة التقويمية 2022، من خلال تمويلها من مصدري التمويل كليهما، بطريقة الميزانيات المشتركة التكاليف المستخدمة في أماكن أخرى في الأمانة العامة.

ألف - عرض الميزانية والنظر فيها من جانب اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة

16 - في إطار الآلية المقترحة، ستعرض الاحتياجات الكاملة من الوظائف وغير الوظائف المتعلقة بالإدارتين مرة في كل دورة من دورات الجمعية العامة في سياق الميزانية البرنامجية، مع ما يرتبط بذلك من أهداف ومؤشرات وإنجازات ونواتج أطر الميزنة المستقلة القائمة على النتائج التي قدمت حتى الآن بطريقة موحدة. وستحدد المنهجية المبينة في الفرع التالي الجزء من الاحتياجات الإجمالية للإدارتين الذي سيُمَوَّل من حساب الدعم. وفي بداية كل سنة تقويمية، ستقيد حصة حساب الدعم من مجموع الاحتياجات على حساب الدعم وسترد كمنحة للميزانية البرنامجية.

17 - وإذا ما اعتمدت هذه الآلية، فلن يكون هناك بعد الآن تمييز بين الميزانية البرنامجية والموارد الممولة من عمليات حفظ السلام، ولن يكون لجميع الاحتياجات من الوظائف ومن غير الوظائف ما يبررها إلا على أساس الضرورة دون الحاجة إلى التحديد الذاتي لما إذا كان من الأنسب إدراج الموارد في الميزانية البرنامجية أو ميزانية حساب الدعم على أساس طبيعة المهمة المؤداة.

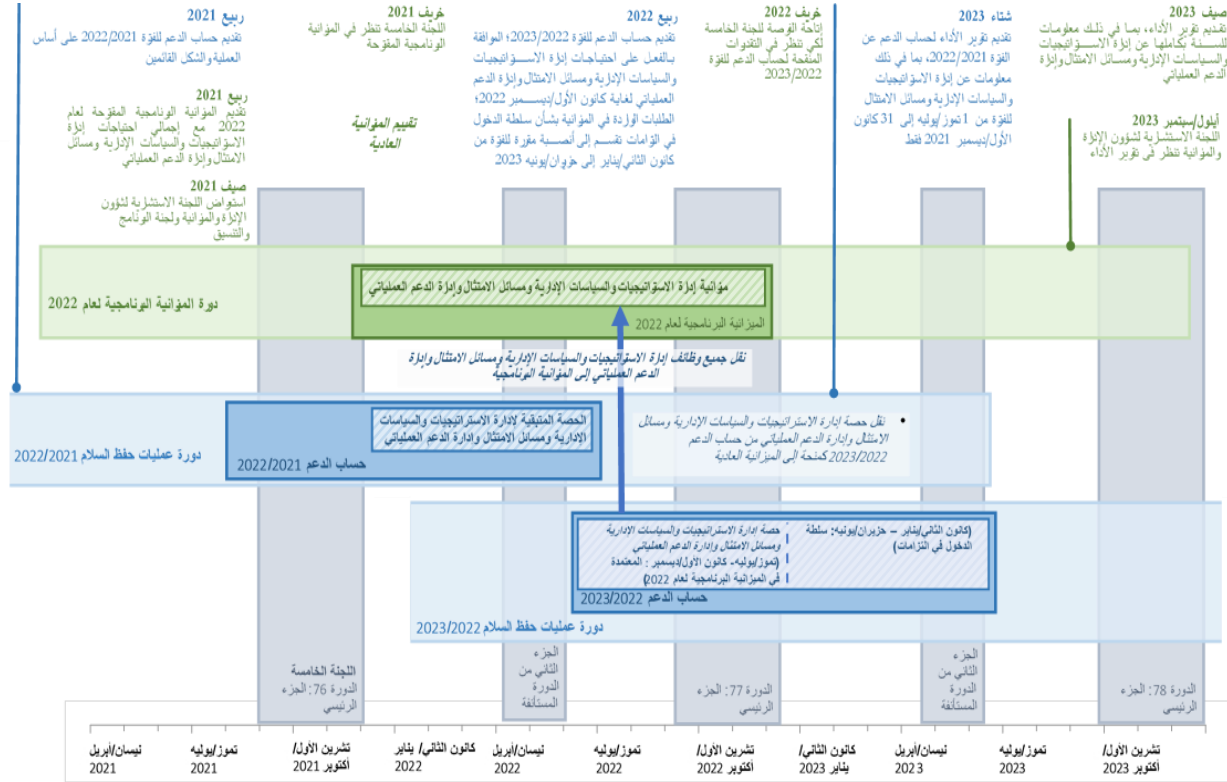
18 - ومن شأن هذا النهج الموحد أن يتيح للجمعية العامة إجراء استعراض أكثر كفاءة وشمولاً لاحتياجات الإدارتين وتيسير تطبيق نهج متسق إزاء منهجية إعداد الميزانية وشكل عرضها عبر الوحدات التنظيمية في الإدارتين. ويعني ذلك أيضاً أن عملية إعداد مقترحات الميزانية وتقارير الأداء للإدارتين لن تحتاج إلى إعداد إلا مرة واحدة في السنة، مما يسمح لمختلف الشعب بقضاء المزيد من الوقت في تلبية احتياجات عملاتها في أماكن أخرى من الأمانة العامة.

آلية تمويل الاحتياجات من خلال حساب الدعم

19 - سيستمر تمويل حساب الدعم من ميزانيات بعثات حفظ السلام، وسيحافظ على الفترة المالية من تموز/يوليه إلى حزيران/يونيه، وستظل اللجنة الخامسة تنتظر فيه خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. غير أن الأبواب المقابلة للجانب البرنامجي وكذلك الاحتياجات من الموارد لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي (بما في ذلك مكتب المعلومات والاتصالات) لن تكون تكرارا للمعلومات التي سبق تقديمها في الميزانية البرنامجية، ولكنها ستحدد حصة حساب الدعم، من الناحية النقدية، في احتياجات الإدارتين. وسيعكس ذلك عنصرين، هما الاحتياجات للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، التي ستكون الجمعية العامة قد وافقت عليها بالفعل من خلال اعتمادها للميزانية البرنامجية، ومقدار مقابل من سلطة الدخول في التزامات مع الأنصبة المقررة للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيه، التي ستوافق على ميزانيتها - وأي تعديلات ضرورية للأنصبة المقررة - في سياق النظر في الميزانية البرنامجية للسنة التالية.

20 - ويُقترح إدخال الترتيبات الجديدة مع الميزانية البرنامجية لعام 2022، مع تقديم احتياجات الإدارتين من خلال الآلية الحكومية الدولية ابتداء من ربيع عام 2021 وموافقة الجمعية العامة عليها خلال الجزء الرئيسي من دورتها السادسة والسبعين. وإذا وافقت الجمعية العامة على ذلك، ستموّل الاحتياجات الأولية للإدارتين اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2022 من خلال مجموعة من الأنصبة المقررة في الميزانية البرنامجية ومنحة من حساب الدعم، تكون قد وافقت عليها الجمعية العامة بالفعل لغاية 30 حزيران/يونيه 2022. وإذا كانت الاحتياجات للأشهر الستة الأولى من عام 2022، على النحو المعتمد في الميزانية البرنامجية، تختلف عن الرصيد المتبقي من حساب الدعم للفترة المالية لحفظ السلام 2021/2022، فإن ذلك سيعامل كما لو أن الجمعية العامة وافقت على التقديرات المنقحة لحساب الدعم خلال الجزء الرئيسي من الدورة السادسة والسبعين. وإذا كانت حصة حساب الدعم من النفقات الفعلية للإدارتين، في نهاية الفترة المالية لحفظ السلام 2021/2022، أقل من المستويات المعتمدة، فإن الرصيد المتبقي من اعتمادات الفترة 2021/2022 سيعاد إلى الدول الأعضاء من خلال الإجراءات العادية. وترد هذه العملية بياناً في الشكل أدناه.

عملية الميزنة وآليات التمويل



21 - وتجدر الإشارة إلى أن ترتيبات التمويل المقترحة لا تخلو من سابقة. وتتمثل حالة مماثلة في ترتيب تمويل نظام إقامة العدل، الذي يُموّل من خلال ترتيب لنقاسم التكاليف بين الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 228/62. ويُعرض مجموع الموارد المقررة للنظام على الجمعية العامة في سياق الميزانية البرنامجية، وتقيد حصة حفظ السلام في تكاليف مكتب إقامة العدل، وتكاليف الترجمة الشفوية وخدمات الاجتماعات والترجمة، على حساب الدعم.

22 - ومن الأمثلة الأخرى على مصادر التمويل المتعددة المستخدمة لتمويل ميزانية مشتركة ميزانيات إدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب التنسيق الإنمائي. ومن الأمثلة الأخرى على تجميع الميزانية البرنامجية والأنصبة المقررة لحفظ السلام آلية تمويل الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين السابقتين اللتين لا تزال الآلية تؤدي مهامهما المتبقية، والتي توزع لها الاحتياجات من الموارد بالتساوي بين الميزانية البرنامجية وجدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام.

باء - منهجية تحديد التوزيع بين مصادر التمويل

التوزيع الحالي

23 - استناداً إلى الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2020 والميزانية المعتمدة لحساب الدعم للفترة 2020/2019، على النحو المبين في الجدول 1، يبلغ المستوى الإجمالي للموارد المعتمدة للإدارتين في الميزانية البرنامجية 195,9 مليون دولار، بينما يبلغ مجموع الموارد المعتمدة في حساب الدعم 207,2 ملايين دولار. وهذا يعني أن 49 في المائة من احتياجات الإدارتين تُموّل من الميزانية البرنامجية وأن 51 في المائة من الاحتياجات تُموّل من حساب الدعم.

الجدول 1

تكوين الميزانية بحسب مصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2020				حساب الدعم المعتمد للفترة 2020/2019				المجموع			
إدارة الاستراتيجيات		مكتب تكنولوجيا		إدارة الاستراتيجيات		مكتب تكنولوجيا		إدارة الاستراتيجيات		مكتب تكنولوجيا	
المسؤوليات الإدارية	إدارة الدعم	المسؤوليات الإدارية	إدارة الدعم	المسؤوليات الإدارية	إدارة الدعم	المسؤوليات الإدارية	إدارة الدعم	المسؤوليات الإدارية	إدارة الدعم	المسؤوليات الإدارية	إدارة الدعم
المسؤوليات الإدارية	إدارة الدعم	المسؤوليات الإدارية	إدارة الدعم	المسؤوليات الإدارية	إدارة الدعم	المسؤوليات الإدارية	إدارة الدعم	المسؤوليات الإدارية	إدارة الدعم	المسؤوليات الإدارية	إدارة الدعم
52 921	93 026	49 960	195 907	67 670	102 390	37 155	207 216	120 591	195 416	87 115	403 122
الميزانيات المعتمدة											
المتسقة مع ملزمات الميزانية											
49%											
100%											
-	-	-	-	19 377	-	-	19 377	19 377	-	-	19 377
موجا (النظام المركزي											
لموارد)											
200	-	-	200	869	-	-	869	1 069	-	-	1 069
نموذج تقديم الخدمات على											
الصعيد العالمي											
11 013	-	-	-	11 013	-	-	11 013	11 013	-	-	11 013
تأمين الصحي بعد انتهاء											
لخدمة											
200	-	-	200	31 259	-	-	31 259	31 459	-	-	31 459
المشاريع المحددة											
المصروفات المؤسسية التي											
يديرها آليات تمويل خاصة بها											
ج = ألف - باء) النفقات											
التي تديرها إدارة											
الاستراتيجيات والسياسات											
الإدارية ومسائل الامتثال -											
إدارة الدعم العملياتي -											
مكتب تكنولوجيا المعلومات											
52 721	93 026	49 960	195 707	36 411	102 390	37 155	175 957	89 132	195 416	87 115	371 664
الاتصالات											
53%											
100%											

24 - ومع ذلك، وكما ذكر آنفاً، تختلف نُهج منهجيتي الميزنة للميزانية البرنامجية وحساب الدعم، كما هو الحال مع عرض احتياجات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المدرجة في حساب الدعم في إطار إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في حساب الدعم ولكنها مدرجة في إطار الباب 32، المصروفات الخاصة، في الميزانية البرنامجية. وعلاوة على ذلك، هناك أيضاً بعض المشاريع المحددة التي لا تزال مدرجة في الميزانية داخل هاتين الإدارتين، مثل أوموجا ونموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. وإذا استُبعد هذان المفهومان، ونظر فقط في الاحتياجات الجارية للإدارتين الممولتين من الاشتراكات المقررة، فإن مجموع احتياجات الإدارتين في إطار الميزانية البرنامجية سيكون 195,7 مليون دولار (53 في المائة) في حين أن مجموع الاحتياجات في إطار حساب الدعم سيكون 176 مليون دولار (47 في المائة).

المنهجية المقترحة

25 - لتنفيذ هذا المقترح بكفاءة، يلزم وضع صيغة بسيطة وشفافة تعكس تطور الحجم النسبي لأنشطة حفظ السلام وغير المتعلقة بحفظ السلام التي تضطلع بها الأمانة العامة لتحديد نسبة نفقات الإدارتين التي ستمول من الميزانية البرنامجية. ويتمثل أحد المقاييس الموضوعية للحجم النسبي للنشاط في مقارنة مستويات ملاك الموظفين بين أنشطة حفظ السلام والأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام، على النحو الذي يمثل عدد الوظائف الثابتة وعدد الوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

26 - ولدى استثناء الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة في الإدارتين، فإن نسبة 51 في المائة من الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة في الأمانة العامة تُمول حالياً من خلال الميزانية البرنامجية ونسبة 49 في المائة تُمول من ميزانيات عمليات حفظ السلام، بما في ذلك حساب الدعم وباستثناء قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، ومركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي، أوغندا (انظر الجدول 2).

الجدول 2

تمويل الأمانة العامة، باستثناء الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة في إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي

الكيان	عدد الوظائف	عدد وظائف المساعدة المؤقتة العامة	المجموع
الميزانية البرنامجية بدون إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي	9 228	4 138	13 366
ميزانيات حفظ السلام بدون إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي (باستثناء قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات ومركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي، أوغندا)	12 818	283	13 101
المجموع بدون إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي	22 046	4 421	26 467
الميزانية البرنامجية (النسبة المئوية)			51
ميزانيات حفظ السلام (النسبة المئوية)			49

27 - ويُقترح استخدام الحصة النسبية من الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة على النحو المبين في الفقرة 26 كأساس لتحديد توزيع نفقات الإدارتين في الميزانية البرنامجية وحساب الدعم، وأن يجري تحديث هذه الحصة النسبية لتعكس المستويات النسبية لأنشطة حفظ السلام والأنشطة غير المتعلقة بحفظ السلام سنوياً في 1 كانون الثاني/يناير. وهذا يعني، على سبيل المثال، أنه في سيناريو انخفاض فيه مجموع عدد الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة لعمليات حفظ السلام ككل نظراً لتقليص حجم عمليات حفظ السلام، فإن النسبة من ميزانية الإدارتين الممولة من حساب الدعم سوف تنخفض في الفترة التالية من الميزانية البرنامجية. ولمساعدة الجمعية العامة لدى نظرها في الميزانيتين، ستدرج نسبة إرشادية كجزء من الميزانية البرنامجية المقترحة.

28 - وباختصار، فإن المقترح المقرر تنفيذه اعتباراً من عام 2022 يتألف من ثلاثة مفاهيم رئيسية:

(أ) اعتباراً من عام 2022، ستدرج في الميزانية البرنامجية جميع الاحتياجات من الوظائف ومن غير الوظائف لإدارة الاستراتيجية والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملي (بما في ذلك مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وستتم الموافقة عليها؛

(ب) ستعكس قسمة نفقات الإدارتين الحصة بالنسبة المئوية لعدد الوظائف المعتمدة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة في الميزانية البرنامجية وفي ميزانية عمليات حفظ السلام في 1 كانون الثاني/يناير، باستثناء وظائف الإدارتين؛

(ج) بالنظر إلى الفرق في دورات الميزانية، سيستخدم حساب الدعم للإدارتين فقط كأداة تمويل يتم من خلالها تحويل الموارد إلى الميزانية البرنامجية كمنحة.

رابعاً - خلاصة

29 - الترتيبات التمويلية لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملي هي إرث من الإدارتين اللتين سبقتهما. وقد وضعت هذه الترتيبات في وقت كانت فيه أنشطة حفظ السلام تدار بشكل منفصل عن الأنشطة الأخرى للأمانة العامة. وقد أدت التطورات من قبيل تبسيط الترتيبات التعاقدية، وتوحيد النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، وتنفيذ نظام أوموجا، وإدخال معايير مشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء الأمانة العامة إلى تعزيز منظمة عالمية حقاً.

30 - والأساس المنطقي للإبقاء على جدولين منفصلين للأنشطة المقررة لاحتياجات حفظ السلام وغير المتعلقة بحفظ السلام ليس موضع شك. بيد أن إعادة تنظيم الموارد اللازمة لإنشاء الهيكل الإداري الجديد أضعفت الصلة المفاهيمية بين مصادر التمويل المستخدمة للوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة للإدارتين الجديتين والأنشطة التي تدعمها. والترتيبات القائمة قابلة للتطبيق، ولكنها أبعد ما تكون عن المثالية. وعلاوة على ذلك، فإن الحفاظ على تمييز ثنائي بين مصادر التمويل ليس عملياً بالنسبة لهيكل إداري في المقر يهدف إلى تغطية كامل أنشطة الأمانة العامة بغض النظر عما إذا كانت متصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أم لا بعمليات حفظ السلام.

31 - وعلى الرغم من وجود إدارات ومكاتب أخرى تُموَّل أيضا من الميزانية العادية وحساب الدعم على السواء، فإن ترتيبا من قبيل الترتيب المقترح في هذا التقرير له أهمية خاصة بالنسبة لأنشطة الأمانة العامة مثل الأنشطة التي تنفذها الإدارتان المعاد هيكلتهما التي تتلقى أجزاء كبيرة من احتياجاتها المالية من خلال الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام على السواء. وبالنسبة لأي أنشطة أخرى يُنظر في ترتيب تمويلي مماثل لها، يمكن تطبيق نفس الآلية، ولكن يحتمل أن تكون لها منهجية مختلفة لتحديد توزيع المخصصات بين مصدري التمويل اللذين يقابلان المتطلبات والولايات المحددة للأنشطة المعنية.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

32 - يُطلب إلى الجمعية العامة الموافقة على تطبيق آلية التمويل المقترحة لوضع احتياجات إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العمليتي في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022.